ارتيريا: تصعيد القتال بعد فشل مشروع محادثات التسوية وتصعيد اعمال القمع ضد القوى الديمقراطية في الداخل

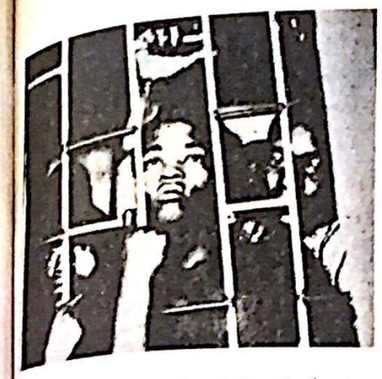

● يستمر تصاعد القتال في ارتيريا بين القوات الاثيوبية وقوات الثورة . وقد شهدت عطلة نهاية الاسبوع الماضي اتساع القتال واشتداد حدته في العاصمة اسمرا ، بحيث ان الاشتباكات كانت تجري من بيت الى بيت ، وقد استخدمت القوات الاثيوبية قاذفات القنابل لقصف معاقل الثوار ، في غارات مكثفة ترجمت تهديدات المجلس العسكري الحاكم الاخيرة بشن حرب « لا هوادة فيها » ضد الثوار الارتيريين، والتخلي عن سياسة « ضبط النفس » تجاههم ...

■ الثوار الارتيريون يظهرون قوة منظمة بارزة في مواجهة حرب الابادة الاثيوبية

وقد اظهر الثوار الارتيريون مقاومة شديدة وفعالية اشد ، في مواجهة هذه الهجمة المركزة للقوات الاستعمارية الاثيوبية ان كان في الدفاع عن معاقلهم او في العمليات الهجومية ضد اهداف عسكرية محددة في انحاء العاصمة وفي ضواحيها ، لتشتيت قوات العدو .

ففي يوم واحد هاجم الثوار المسلحون بمدافع المورتر والبازوكا ، ثلاثة منشآت عسكرية اثيوبية في العاصمة اسمرا. فقد هاجموا مركز قيادة القوات البحرية الاثيوبية الذي يفصله حائط فقط ، عن مقر القنصلية الاميركية هناك . كما شنوا هجوما مركزا على مركز قيادة فرقة الجيش الثاني في كاغنيو ، التي تبعد اقل من ميلين عن قلب العاصمة . وفي هذه القاعدة مركز الاتصالات الاميركي الذي يشكل حلقة من سلسلة المنشآت العسكرية الاميركية في هذا الاقليم المحتل . وبرغم كثافة الهجوم والتفجيرات التي اصابت هذه القاعدة المشتركة الاثيوبية والاميركية ، لم تقع ضحايا في اوساط الاميركيين المتواجدين فيها .

اما هدف الهجوم الثالث يوم السبت الماضي ، فكان ضد معسكر تجميع فرقة من الجيش الاثيوبي الاول التي وصلت من اديس ابابا لتعزيز القوات الاثيوبية في ارتيريا ، وذلك في منطقة ما بين المدينة والمطار . وقد فرضت سلطات اديس ابابا حظر التجول في المدينة منذ ذلك اليوم لتسهيل العمليات العسكرية لقواتها ، البالغ عددها حاليا هناك ما يزيد عن ١٥ الف عسكري .

● خيار الاستمرار في الحرب :

وتنعكس شراسة الهجمة الاستعمارية الاثيوبية في القصف الذي تقوم به الطائرات الاثيوبية ضد اهداف في قلب العاصمة ، الذي يصيب المدنيين العزل، وتؤكد المعلومات الواردة من جميع المستشفيات على ان عدد الضحايا من المدنيين يتزايد باستمرار، رغم ان مصادر مطلعة تؤكد بان الجيش الاثيوبي يتكبد خسائر كبيرة في هذه المعارك ، مشيرة الى التعزيزات الكبيرة المرسلة الى ارتيريا ، من اديس ابابا ، ومن القاعدة الجوية في « دبري زيدت » التي تبعد ٥٠ كلم شرقي العاصمة ، من حيث تم ارسال تعزيزات من المظليين الى الشمال ، حيث يركز الجيش عملياته الجوية ضد معاقل الثوار هناك .

وقد جاء هذا التصعيد من بعد فشل اديس ابابا وزعامات محلية من ارتيريا لا علاقة لها بالثورة الاستقلالية التحررية هناك ، في عقد المحادثات التي كان الحكم العسكري الاثيوبي يريد من خلالها التوصل الى تسوية للصراع القائم يضمن منها وقف القتال الذي يستنزف اديس ابابا ويتضمن خطرا كامنا على الامبراطورية وتماسكها في حال استمرار الثورة بالنمو والتوسع ، ويضمن منها في الوقت نفسه بقاء الاقليم المحتل جزءا من اثيوبيا . وبذلك يكون المجلس قد جدد تبنيه لخيار الحرب كوسيلة لحسم الصراع .

وكان الحكم العسكري قد هدد في الاسبوع الماضي بانه يستعد لحرب شاملة ضد الثورة بهدف قمعها وتصفيتها نهائيا ، من بعد فشل مشروع محادثات التسوية ، ورفض الثورة الارتيرية اية مفاوضات مع اديس ابابا لا تقوم على اساس منح الاقليم المحتل رسميا منذ عشر سنوات ، استقلاله الكامل . واذا كانت اديس ابابا قد باشرت تنفيذ تهديدها ، فان الثورة الارتيرية قد اثبتت – وما تزال تفعل – خلال القتال المتصاعد اخيرا ، بانها على درجة من القوة المنظمة ، قادرة معها ليس فقط على مقاومة حرب الابادة المستمرة ، بل على مواصلة وزيادة عمليات استنزاف القوات الاستعمارية الاثيوبية، طالما يواصل الحكم العسكري رفضه وتعنته ازاء مبدأ حق الاستقلال الكامل وتقرير المصير لشعب ارتيريا .

● القمع في الداخل :

ومن ناحية اخرى اعلن بيان خاص لاتحاد الطلاب الاثيوبيين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، استنادا الى معلومات واردة من اتحاد طلاب جامعة اديس ابابا ، ان اجهزة الامن قد اختطفت ميلز تكلي المناضل المعروف بنشاطاته المناهضة للاقطاعية وللامبريالية والمشرف على جريدة اتحاد الطلاب ، ومصيره الان غير معروف الى الان .

وكانت اجهزة السلطة قد سعت الى اعتقال رئيس الاتحاد الطلابي ولكنه انضم الى رفاق له ملاحقين ، تحت الارض .

وقد كشفت هذه المعلومات المتسربة من الداخل الى اتحاد الطلاب الاثيوبيين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بان الحكم العسكري قد اعدم عشرة رجال عسكريين من العناصر الديمقراطية المعروفة ، وهو يعتقل في سجونه اكثر من ٥٠ عسكريا تقدميا، منهم الميجر تغرا تكلي آب ، وهو احد مؤسسي لجنة التنسيق العسكرية التي شكلها الانقلابيون . وقد اعتقل تغرا بسبب معارضته استمرار العسكريين في السيطرة على السلطة السياسية . وهناك شائعات عن انه قد اغتيل في السجن .

وتضمنت المعلومات من اديس ابابا ان العناصر الديمقراطية والتقدمية تتعرض للتعذيب في المعتقلات بعكس المعتقلين من رجالات العهد البائد الذين يلقون معاملة حسنة وعناية خاصة . وكشف اتحاد طلاب جامعة اديس ابابا بان وزير الداخلية الحالي في اثيوبيا الكولونيل بيلانشيو بوانس كان هو نفسه رئيس جهاز الامن لدى الامبراطور المعزول ومعروف بارتباطاته مع الاميركيين، مؤكدا بان الامر ليس مجرد مصادفة ، بل انه يكشف الوجه الحقيقي للحكم العسكري القائم . وناشد البيان كافة الحركات والقوى الديمقراطية في العالم بان ترفع صوتها لمؤازرة القوى الديمقراطية والتقدمية في اثيوبيا ، داخل السجون وخارجها ، التي تتعرض لاشكال القمع والاضطهاد والملاحقة .

من بعد اتفاقية الاستقلال:

تشكيل حكومة مؤقتة في انغولا للمرحلة الانتقالية

الحركة التحررية الثورية في الدولة الجديدة تواجه مرحلة خطيرة

● تشكلت اخيرا في لواندا الحكومة الانغولية المؤقتة ، بعد مرور اسبوعين على الاتفاق بين الحكومة البرتغالية وفصائل الثورة التحررية الثلاثة ، باعتراف لشبونة باستقلال انغولا ، على ان تحصل هذه الدولة الافريقية الجديدة على كامل سيادتها واستقلالها في ١١ تشرين الثاني القادم . وبذلك تكون البرتغال قد انهت المرحلة الثالثة والاخيرة من عملية تصفية وجودها الاستعماري في افريقيا بعد اعترافها باستقلال غينيا – بيساو في شهر ايلول الماضي ، وباستقلال موزامبيق التي ستحصل بدورها على كامل سيادتها واستقلالها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في شهر حزيران القادم .

وقد تشكلت هذه الحكومة المؤقتة في الاسبوع الماضي ، من قيادات الفصائل الثلاثة التي خاضت كفاحا مسلحا ضد الاستعمار البرتغالي دام ١٤ عاما: « الحركة الشعبية لتحرير انغولا » الاشتراكية الاتجاه ، بقيادة الدكتور اغوستينو نيتو ، و « الجبهة الوطنية لتحرير انغولا»، اليمينية ، بقيادة هولدن روبرتو – صهر الرئيس موبوتو (زائير) ، و « الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل » (يونيتا) بقيادة الدكتور جوناس سافيمبي الذي يدعي تمثيل القوة الوسط المعتدلة ، بين الاتجاهين اليميني واليساري .

وكانت انغولا آخر المستعمرات الثلاث التي تحصل على اعتراف باستقلالها . والسبب في ذلك ليس لوجود ثلاثة فصائل متنازعة آخر عقد المفاوضات . بل تلك الاسباب التي افرزت اكثر من فصيل على ساحة النضال الانغولي ضد الاستعمار البرتغالي . وهذه الاسباب هي نفسها التي ستجعل من هذه المرحلة الانتقالية التي ستدوم ١٠ اشهر ، مرحلة حرجة تحيق فيها الاخطار حول الاستقلال ومستقبل هذه الدولة الافريقية الجديدة . ولهذا فان انسحاب البرتغالي الكامل سيتم على اسس تختلف عن تلك التي سيتم بها في موزامبيق ، خاصة على صعيد انسحاب القوات العسكرية . وعندما علق احد المراقبين خلال افتتاح مؤتمر المفاوضات بين الجانبين ، بانه يتساءل عمن سيكون على قيد الحياة من القادة الانغوليين الثلاثة خلال السنة او السنتين القادمتين ، فانه لم يكن يلمح الى احتمال صراعات شخصية بينهم ، بقدر ما كان يلمح الى صراعات القوى المختلفة التي تخشى تسلم القيادة الثورية للسلطة في انغولا المستقلة .

وتبرز في الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، البرتغالي والانغولي ، نقاط الاختلاف مع تلك المعقودة في موزامبيق . فالفترة الزمنية الاطول للحكم الانتقالي ليست العلامة البارزة الوحيدة . فالانتخابات العامة لتشكيل المجلس النيابي ستجري في انغولا قبل تاريخ ١١ تشرين الثاني القادم . وهذا المجلس هو الذي سينتخب رئيس الجمهورية – ما بين الدكتور نيتو ودوبرتو والدكتور سافيمبي . ولكن خلال المرحلة الانتقالية ستكون الحكومة بقيادة مجلس رئاسي مكون من ثلاثة اعضاء يمثلون الفصائل الثلاثة . اما رئاسة المجلس هذا فستكون دورية بحيث تسنح فرصة الرئاسة لكافة الفصائل .

اما فيما يتعلق بالمصالح البرتغالية خلال هذه الفترة فانها ستكون ممثلة بالمفوض السامي البرتغالي انطونيو داسيلفا كارادوسو . وتحتفظ البرتغال بمسؤولية السياسة الخارجية والدفاع في الوقت نفسه . كما انها ستكون ممثلة في الحكومة الانتقالية. وبالنسبة للوزارات ، فان الوزير الذي يمثل فصيلا من الفصائل سيكون له مساعدين من الفصيلين الاخرين . اما الوزراء البرتغاليون فسيكون لهم مساعدين من الفصائل الثلاثة .

وستكون احدى اصعب المسائل خلال هذه الفترة قضية اندماج القوات المسلحة للمنظمات الثلاث في جيش انغولي موحد . ولهذا فان الدمج سيتم على مراحل وليس دفعة واحدة . ويؤكد المراقبون في العاصمة لواندا ، بان احدا من المنظمات الثلاث لن تدمج كافة قواتها في هذا الجيش الموحد فورا . ولكن من ناحية اخرى ، ستبقى القوات البرتغالية هي التي تشكل العامود الفقري لهذا الجيش الانغولي . ويبلغ عدد القوات البرتغالية التي ستبقى في انغولا حتى انتهاء عملية الانتخابات ٢٤ الف جندي . وتؤكد انباء لواندا بان جزءا من هذه القوات سيبقى في انغولا حتى بعد تاريخ الاستقلال الرسمي للبلاد . ولكن من السابق لاوانه الان التأكد من هذه الانباء وموقف كافة الفصائل منها . وعلى هذا الصعيد العسكري ، سيكون المفوض السامي البرتغالي هو القائد الاعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية ...

وعلى عكس التوقعات فيما يختص بانغولا ، اثبتت الحكومة البرتغالية صحة نواياها بالرغبة في التصفية السريعة والسلمية لمستعمراتها في افريقيا ، من دون مشاكل رئيسية تذكر ، من اجل التفرغ في حمل اعباء ومواجهة المشكلات الداخلية في البرتغال . ولكن الاتفاقية التي تم التوصل اليها والتي ادت الى تشكيل الحكومة الانغولية المؤقتة ، لا تعني بان انغولا قد انتقلت الى خارج خط الخطر .

ان انقسام الحركة الوطنية التحررية الانغولية الى ثلاثة فصائل تشارك في مرحلة الحكم الانتقالي ، تحمل بحد ذاتها بذور صراعات محتملة خاصة في المرحلة المؤدية للانتخابات العامة ومن ثم انتخابات الرئاسة . وهي لن تكون صراعات محصورة فيما بينها بقدر ما انها ستمثل صراع اطراف مختلفة خارجية تريد نظام حكم ودي في لواندا تجاهها .

فبالنسبة للبرتغال فان استمرار وجود القوات البرتغالية بعدد مساو لعدد القوات الانغولية المؤلفة من المقاتلين السابقين ضدها ، كما نصت الاتفاقية ، يستهدف تطمين الجالية البيضاء البالغ عددها نصف مليون نسمة – برغم معارضة يسار حركة القوات المسلحة البرتغالية لهذا الاجراء وتفضيلها الانسحاب العسكري الكامل في اسرع وقت ممكن من بعد استقلال